مجلس الأمة الكويتي لا يمانع من التعديل الدستوري إذا عزز الديمقراطية والحريات

■ وصف رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي دستور بلاده بانه «شبه جامد ومن الصعب تعديله»، لكنه استدرك قائلاً أمام الصحافيين مؤخراً: «الدستور ينص في إحدى مواده على جواز تعديله لتحقيق مزيد من الحريات».

وأضاف: «أن الدستور ليس قرآناً منزلاً.. ولا يوجد ما يمنع التعديل عليه اذا كان ذلك يصب في مصلحة تعزيز الديمقراطية وتحقيق أكبر قدر من الحريات العامة».

الى ذلك حذر العضو الدكتور أحمد الخطيب من محاولات يراد بها اجهاض الدستور والعودة الى فترات التفرد بصنع القرار.. وقال: «إن هناك محاولات لتغييب رأي الشعب الكويتي».

○ ○ ○

السودان رئيساً لاتحاد برلمانات المؤتمر الإسلامي

■ أختير أحمد ابراهيم الطاهر رئيس المجلس الوطني السوداني «برلمان معين»، رئيساً لاتحاد مجالس وبرلمانات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي لدورته القادمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.. ورحب مجلس الاتحاد ومقره العاصمة الماليزية كوالالمبور باتفاقيات السلام في السودان الموقعة العام الماضي، كما ناشد المجموعات المسلحة التي لم توقع على الاتفاق الالتحاق بالعملية السلمية حقناً للدماء وبسطاً للأمن.. ووقفاً لمعاناة أهل دارفور والشرق.

○ ○ ○

قطر ضمن أفضل دول العالم في تحقيق المساواة بين الجنسين

■ صُنفت دولة قطر ضمن أفضل دول العالم في تحقيق العدالة بين الجنسين.

وقال الأخ راشد خليفة بن آل خليفة مدير ادارة التعاون الفني ومدير المشروع الوطني لمؤشرات التنمية: إن قطر حققت أعلى معدل للانتاج المحلي في العالم، كما أن الدولة حققت تقدماً ملحوظاً سواءً فيما يتعلق بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والذي تجاوز ٩٠٪ أو معدل الالتحاق بالصف الأخير من المرحلة الابتدائية والذي يبلغ ١٠٠٪.. فيما أعلن الدكتور حسن ابراهيم المهندي مدير ادارة التخطيط الاجتماعي انخفاضاً في معدلات انتشار الايدز والملاريا والتدرن الرئوي وهو ما يؤكد تطوراً في المجالات الاجتماعية التي تشكل ركناً أساسياً في التنمية المستديمة.

○ ○ ○

هيئة عليا لمكافحة الفساد في الأردن

■ يصادق العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال الأيام القليلة القادمة على تشكيل هيئة ملكية عليا لمكافحة الفساد من شخصيات سياسية وأمنية وعسكرية رفيعة وقع اختيار عاهل الأردن عليها.

وذكر موقع «ايلاف» على الشبكة الالكترونية- أن الهيئة الملكية قد تضم عشرة اعضاء سيولى عليهم رئيس الوزراء الأردني الأسبق أحمد عبيدات رئيساً وهو الذي شغل من قبل منصب مدير المخابرات العامة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي.. وذكر المصدر أن الدكتور عبدالله الشخابنه وزير العدل السابق مرشح أيضاً بقوة بحسب خبرته الطويلة في القانون قاضياً ومحامياً لقيادة هذه الهيئة التي ستتبع -حسب المصدر- الملك الأردني مباشرة.

وأشار المصدر السابق ذكره الى أن هذه الهيئة ستجتمع تحت إمرة العاهل الأردني مباشرة وستعطى صلاحيات واسعة للبحث في ملفات الفساد دون تحفظ، كما ستتيح للمواطنين التبليغ عن أي حالات فساد مع اعطائهم الأمان الكامل.

○ ○ ○

للمرة الأولى وسط جدل عريض

ثلاثون قاضية يؤدين اليمين القانونية لتسلُّم عملهن في مصر

■ في سابقة هي الأولى من نوعها أدت ٣٠ قاضية مصرية اليمين القانونية أمام المستشار مقبل شاكر رئيس مجلس القضاء الأعلى تمهيداً لتسلمهن عملهن، في خطوة من شأنها أن تثير جدلاً بين المعارضين والمؤيدين لعمل المرأة في القضاء.

وأصدر الرئيس المصري حسني مبارك في أوائل ابريل الجاري أمراً بتعيين ٣١ قاضية، بعد نجاحهن في الاختبارات التي عقدتها وزارة العدل لـ١٢٨ سيدة تقدمن لشغل منصب قاضية.

وتم توزيع القاضيات الجديدات بعد اعتذار واحدة منهن، على محاكم شمال وجنوب القاهرة الابتدائية والجيزة والاسكندرية حيث سيتسلمن عملهن كقاضيات ورئيسات محاكم في دوائر الجنح والمدني والتعويضات والتجاري في دوائر ثلاثية تضم مع كل قاضية قاضيين من الرجال حتى يكتسبن الخبرة القضائية اللازمة في العمل وهو ما يحدث مع كل القضاة عند توليهم مهمة القضاء.

وتعد هذه هي المرة الأولى التي تعتلي فيها المرأة المصرية منصة القضاء لتفصل بين الخصوم، وكان تعيين أول قاضية في عام ٢٠٠٣م، حيث تم تعيين المستشارة تهاني الجبالي عضواً بالمحكمة الدستورية العليا وهي محكمة لا تتولى الفصل بين الخصوم، وانما تراقب مطابقة القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية لتصحيح الدستور.

واعتبر المستشار مقبل شاكر رئيس المجلس الأعلى للقضاء ان تعيين القاضيات «خطوة تاريخية»، مشيراً الى أن الشريعة الاسلامية والدستور والقانون لا تمنع تولي المرأة للقضاء، موضحاً أن هذه الخطوة تأخرت حتى يتم تهيئة المجتمع!!

النـدوة الدولية تختتم أعمالها اليوم بصنعاء

الاتصالات تتبنى حملة توعوية للوقاية من إشعاعات المحطات والهواتف اللاسلكية

الأرحبي: يجب تصحيح كثير من المعلومات الخاطئة وتوصيل المعلومة السليمة لأفراد المجتمع كافة

□ صنعاء-بليغ الحطابي:

■ تبدأ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حملة توعوية بمخاطر الاشعاعات الكهرومغناطيسية الراديوية المنبعثة من المحطات اللاسلكية للهواتف الخلوية وأيضاً الاستخدام المفرط للهاتف النقال.. وتستهدف الحملة -حسب المهندس محمد الطويلي عميد معهد الاتصالات- جميع أفراد المجتمع وعبر مختلف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة.

وأضاف لـ«الميثاق» أن الوزارة تولي هذا الموضوع أهمية كبيرة ضمن سياساتها بإيجاد وعي مجتمعي تجاه المخاطر الناتجة عن الثورة التكنولوجية، وأهمية اتباع وايجاد وسائل وآليات تجنب الانسان الآثار الصحية والمخاطر البيئية الناتجة عن تلك الاشعاعات المتنوعة المصادر.

ياتي ذلك في الوقت الذي تتزايد فيه خطورة تلك الاشعاعات وتأثيراتها على صحة وسلامة الانسان والموارد الطبيعية بالتزامن مع التطورات المتسارعة التي تشهدها ثورة الاتصالات وافرازات التطور العلمي والتقني.

اضافة الى تزايد الخدمات التنموية التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات، وباعتبار بلادنا من البلدان القليلة التي يعمل فيها عدد كبير من مشغلي خدمات الاتصالات اللاسلكية «أربعة مشغلين بدخول الرابع منتصف العام الحالي» وفي الوقت الذي يتجاوز عدد مستخدمي الهاتف النقال ثلاثة ملايين مشترك.

وفيما تختتم اليوم الاثنين الندوة الدولية الخاصة بالتعرف على الطرق السليمة مع مصادر الاشعاعات الكهرومغناطيسية - بالخروج بعدد من القرارات والتوصيات المهمة، والتي سترتبط بالانسان وتنميته مباشرة، والتي ستمثل حسب عميد معهد الاتصالات نائب رئيس اللجنة التحضيرية للندوة مؤشرات لخطة التوعية المجتمعية بطرق الوقاية الصحيحة من هذه الاشعاعات وخلق توازن بين منافع التكنولوجيا ومخاطرها.

أكثر من ١٢٠ باحثاً وخبيراً محلياً ودولياً وخلال اليومين الماضيين ناقشوا عدداً من أوراق العمل التي تتركز حول التأثيرات الصحية والبيئية للاشعاعات الكهرومغناطيسية والتأثيرات البيولوجية.. كما تم استعراض تجربة فرنسا في مجال تعرض الجمهور للمجالات الكهرومغناطيسية وكيفية الاستخدام الأمثل للهاتف النقال وتسليط الضوء على أهم المستجدات الفنية والدراسات العلمية والقوانين الدولية المتعلقة بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا اللاسلكية، وبما يدعم سياسات وتوجهات الدولة المرتبطة بتقديم خدمات الهاتف النقال، والحد من الاشعاعات التي تؤثر على علاقة المجتمع بهذه التكنولوجيا.

الجبري: نتمنى من الشركاء مواقف واتجاهات موحدة تساعد على توطين التكنولوجيا

وفي حفل الافتتاح السبت الماضي أكد الأخ عبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية على أهمية الأخذ بمعايير السلامة وكيفية التعامل السليم مع هذه الاشعاعات والمعايير المتبعة في اليمن في مجال مصادر الاشعاع.. مشيراً الى ضرورة تصحيح كثير من المعلومات الخاطئة حول التعامل مع مصادر الاشعاعات.

من جهته دعا وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري شركات الهاتف النقال العاملة في اليمن، والمنظمين للندوة، الى بلورة مواقف واتجاهات موحدة تساعد على توطين التكنولوجيا واستخدامها على نطاقات واسعة وفق أسس ومعايير سليمة لتحقق معها مصالح مختلف الأطراف وفي اطار الالتزام الكامل باحترام قوانين البيئة وسلامة الانسان.

الجامعة العربية تبحث قانوناً لمكافحة الفساد

■ القاهرة-وكالات: بحثت جامعة الدول العربية في أعمال اجتماعها الثالث المشترك لممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية، والذي عقد مؤخراً، برئاسة المستشار عبدالله المسعد المحامي بدولة الكويت والذي تم انتخابه بالاجماع للمرة الثانية، ان مهمة الاجتماع هو استكمال مشروع القانون الاسترشادي العربي لمكافحة الفساد.

وأوضحت مصادر بالجامعة أن مهمة الاجتماع هي استكمال بحث باقي الجوانب المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنها الجوانب الوقائية، والفساد في القطاع الخاص، والفساد الاداري والتعاون القضائي الدولي، وذلك ليحقق المشروع الهدف المنشود منه، كما ناقش الاجتماع عدداً من أوراق الاعمال مقدمة من مجلس وزراء الداخلية العرب والتي وردت خاصة من دولتي قطر والأردن حول المشروع.

من جانبه أكد الأخ عبدالله الكيلاني نائب رئيس الادارة القانونية في الجامعة العربية: أن الجامعة العربية تناقش كذلك مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وذلك للاعراب من جانبها للدول العربية عن قلقها ازاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد الذي يهدد استقرار المجتمعات، والتي تقوض القيم الديمقراطية والاخلاقية وتعرض التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للخطر.

وأضاف الكيلاني: أن المشروع يعبر عن قلق الدول العربية للصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية بما فيها غسل الأموال.

ويستهدف المشروع تأكيد الدول العربية على الحاجة الماسة الى سياسة للتصدي للفساد تتضمن تدابير عامة لمنع الفساد والتأكيد على ضرورة التعاون العربي لمكافحة الفساد.

مكافحة الفساد.. خيار ثابت ومسار لا يتوقف

□ عبدالفتاح الأزهري

■ تجتاح دول العالم الثالث -خاصة منها دول المنطقة العربية- موجة واسعة لعمليات الاصلاح السياسي والاداري وتمكين المرأة وايجاد مساحات واسعة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في العمل في مختلف المجالات اضافة الى مكافحة الفساد كعنوان بارز بعد أن اجتاحت تلك المجتمعات أشكال مختلفة من أنواع الفساد.

وفي الجمهورية اليمنية أولت القيادة السياسية عملية مكافحة الفساد ومحاربته اهمية خاصة حيث تجري الآن عملية الاجراءات الخاصة بتشكيل الهيئة العليا للفساد بين مجلس الشورى والنواب.. كما أكد ايضاً البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر الماضي على هذا الجانب المهم وأفرد له حيزاً كبيراً حيث أكد على محاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة، وتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

وفي اطار مواصلة جهود مكافحة الفساد المالي والاداري ومن خلال تطوير سياسات وآليات مكافحته وعد البرنامج بتطبيق قانون الذمة المالية وإصدار قانون مكافحة الفساد وانشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والاداري، بالاضافة الى تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التشريعات المنظمة له.

وتحت عنوان «مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف» يؤكد البرنامج على تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإصدار التشريع اللازم، الذي يكفل أن تكون تبعيته لرئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية، وبحيث يقوم بموافاتها بكافة تقاريره الخاصة بالرقابة عن سير الأداء المالي والاداري في كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية وبما يكفل الحفاظ على المال العام.

ويركز البرنامج والذي هو بالضرورة نهج المؤتمر الشعبي العام وحكومته على «تعديل قانون المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلالية اللجنة العليا للمناقصات من خلال انشاء هيئة مستقلة من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة تعنى بالرقابة واقرار سياسات المناقصات وضمان الشفافية في نظم المناقصات بالاضافة الى تفعيل دور نيابات ومحاكم الأموال العامة واستكمال بناها التحتية والمؤسسية في بقية المحافظات واعطائها صلاحيات كاملة للتعامل مع كافة قضايا الفاسدين وتقديمهم للعدالة.

التجربة الديمقراطية تعزز مشاركة المرأة اليمنية وحضورها في قوة العمل يشكّل ٢٥٪

■ شهدت الجمهورية اليمنية العديد من التحولات والتطورات في مسار الحياة السياسية عبر فترات مختلفة استطاعت من خلالها أن تؤسس لنهج ديمقراطي تعددي وخوض تجربتها الديمقراطية في وقت كانت فيه التحديات تعصف بكثير من مناطق العالم..

وأخذت تجربة الديمقراطية التعددية اليمنية صفة التحول الانساني المستمر والمتواصل والمواكب ليصنع التطورات اللاحقة والمستقبلية لهذا المجتمع سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الإنمائية.

الممارسة الديمقراطية

ويقول الدكتور أحمد الكبسي استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء ضمن استطلاع حول اليوم الديمقراطي أجراه موقع «سبأنت»: «إن ما يميز التجربة الديمقراطية في اليمن أن النظام السياسي الجديد والذي ولد في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ارتكز على التعددية السياسية والحزبية وكانت الديمقراطية المرتكز الرئيسي لنظام الحكم».. وقال: «عند تقييم مسيرة التطور الديمقراطي نجد أن العملية الديمقراطية بدأت حقيقة في العام ١٩٩١م، بالاستفتاء على الدستور، وكان أول استفتاء للجمهورية اليمنية، ثم جاءت بعدها الانتخابات الأولى في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م، والتي افرزت تحولات كثيرة وحولت النظام من التقاسم من الشريعة السياسية الى شريعة الانتخابات.. ثم ما تلاها من تعديلات دستورية ومحطات ديمقراطية وصولاً للانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠٠٦م، لذا فالمتأمل في مسيرة العمل الديمقراطي يجد أن النظام السياسي اليمني في عملية تطور مستمر من خلال تلك الانتخابات أو من خلال الممارسة الواسعة بالمشاركة الشعبية والسياسية من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني التي تتزايد بشكل ملحوظ وخاصة تلك المؤسسات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ٢٠٠٥م».

وقال: «إن المرأة أصبحت حاضرة في مختلف المجالات التنموية ويشكل حضورها في قوة العمل ٢٥٪ على الرغم من قصر عمر هذه التحولات».

يوم الديمقراطية

من ناحيته يقول عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء -رئيس قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية باللجنة عبده الجندي -في ذات الاستطلاع: «إن يوم السابع والعشرين من ابريل أصبح فعلاً يوماً للديمقراطية ورمزاً لها حيث اعتبر يوم الديمقراطية يوماً «للشرعية الدستورية».

وقال: «إن هذا اليوم أصبح ذا دلالات تاريخية جماهيرية.. ولا أعتقد أي تراجع عنه سواءً من الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة».. وأضاف: «رغم أن البعض حاول الهروب من الشرعية الدستورية الى ما قبل الوحدة والى ما قبل الديمقراطية وكان الهروب عبارة عن اصطدام بإرادة الناخبين وبعدها طرح الرئيس شعار الوحدة أو الموت وفعلاً التفت حوله كل الأحزاب وحصل التفاف وطني واسع، وبعد حرب صيف ١٩٩٤م، حصل تعديل للدستور وتعديل القوانين وبدل ما كان لدينا مجلس رئاسة الجمهورية ينتخبه مجلس النواب، أصبح لدينا رئيس جمهورية ينتخبه الشعب».

مسيرة العمل العربي في مجال محو الأمية يكتنفها الغموض

الألكسو: ٧٠ مليون أميّ في العالم العربي بزيادة كارثية خلال ثلاثة عقود!!

■ دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» مؤخراً الى ضرورة تكثيف الجهود لتقليص نسب الأمية التي لاتزال مرتفعة في العالم العربي حيث يبلغ عدد الأميين ٧٠ مليوناً.

ورأت الألكسو في بيان لها أن البيانات الاحصائية حول واقع الأمية في البلاد العربية تشير الى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن ١٥ عاماً، ارتفع عموماً من ٥٠ مليوناً عام ١٩٧٠م الى ٧٠ مليوناً في ٢٠٠٥م.. وذكر البيان: «أنه بالرغم من عمليات بث الوعي بين الأميين وتبصيرهم باضرار الجهل وخطورة الأمية على الفرد والأسرة والمجتمع، لاتزال مسيرة المجتمع العربي في مجال محو الأمية تكتنفها نقاط ضعف أساسية وفجوات».

وأوضح البيان: «أن معدل الأمية وصل الى ٣٥,٦٪ وتشكل هذه النسبة ضعف معدل الأمية في العالم، وأعلى من تلك المسجلة بالمناطق الأقل نمواً فيه، وتبلغ ٢٣,٤٪.. وتنتشر الأمية بنسبة مرتفعة بين النساء اللواتي يعاني نصفهن تقريباً منها ٤٦,٥٪».

ودعت الألكسو الدول العربية للتعامل مع المفهوم الشامل لتعليم الكبار باعتباره المظلة الأساسية التي تغطي المجالات الأخرى بدلاً من اختزاله في الجهود الرامية الى محو الأمية فحسب.. ولفتت المنظمة العربية الى أن «محاربة الأمية لدى الكبار والنساء خصوصاً، يجب الا تقتصر على برامج تعليم الكبار التي وصفتها بالأمر الأساسي، بل يجب أن تتركز على سد منابع الأمية تدريجياً بإقرار تعميم التعليم الأساسي والزاميته.

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو قد وضعت منذ تأسيسها عام ١٩٧٠م، رؤية مستقبلية لمحاربة الأمية، ضمت أول استراتيجية لمحو الأمية في البلاد العربية عام ١٩٧٦م، كما أنشأت الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٨٠م.

وتبلغ ميزانية الألكسو -وهي من الهيئات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها تونس- ١٨ مليوناً و٨٠٠ الف دولار تمت المصادقة عليها خلال المؤتمر العادي للمنظمة في ديسمبر من العام الماضي.

يستهدف قطاع الشباب والجامعات الأردنية

دليل تدريبي حول كسب التأييد لمجابهة العنف ضد المرأة

■ يطلق مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية وحقوق الانسان بالأردن أواخر الشهر الجاري دليلاً تدريبياً يستهدف قطاع الشباب بعنوان «كسب التأييد لمجابهة العنف ضد المرأة».

ويأتي اطلاق المشروع بهدف الحفاظ على الأسرة الأردنية قوية ومتماسكة ولتحقيق المحبة والألفة والاستقرار والوصول الى الثقة المعتمدة القائمة على الحوار والنقاش بين أفرادها، والذي يعكس المستوى الثقافي لديهم والقدرة على مواجهة المستقبل بكل عزيمة واقتدار.

وجاءت فكرة مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية لحقوق الانسان لإعداد دليل تدريبي يلخص آليات واستراتيجيات كسب التأييد والمدافعة لمجابهة العنف ضد المرأة وكيفية دمج الشباب في هذه القضايا لجعلهم قوة فاعلة في عملية التغيير الايجابي منسجمة مع الدور الذي يقوم في سبيل تحقيق العدل والمساواة واحترام الآخرين ونبذ العنف.

ويهدف الدليل الى رفع الوعي بين الشباب حول أهمية دورهم في ايقاف العنف ضد المرأة، وتزويدهم بالمعرفة والمهارة لتمكينهم من تدريب شباب آخرين على محتوى الدليل التدريبي لتكوين نواة للتدريب على المدافعة عن حقوق المرأة في الجامعات الأردنية.